

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية**

موجز

أدت المكاسب العسكرية الواسعة التي حققتها القوات الموالية للحكومة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، بالاقتران مع الاتفاق المبرم بين تركيا والاتحاد الروسي لإنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشمال الغربي، إلى حدوث انخفاض كبير في الصراع المسلح في الجمهورية العربية السورية في الفترة الممتدة من أواسط تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. بيد أن الأعمال العدائية في أماكن أخرى لا تزال مستمرة. كما أن الهجمات التي تشنها القوات الموالية للحكومة في محافظة إدلب وفي غرب محافظة حلب وتلك التي تنفذها قوات سوريا الديمقراطية والائتلاف الدولي في محافظة دير الزور لا تزال تتسبب في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.

وفي أعقاب عمليات القصف، يعاني المدنيون في جميع أنحاء البلد من آثار حالة غياب عام لسيادة القانون. وقد اعتُقل العديد من المدنيين بصورة تعسفية أو اختُطفوا على أيدي أفراد جماعات مسلحة وعصابات إجرامية واحتُجزوا كرهائن للحصول على فدية في معازل هذه الجماعات والعصابات في إدلب وشمال حلب. وبالمثل، فمع اختتام عملية "غصن الزيتون" التي قامت بها تركيا في آذار/مارس ٢٠١٨، أصبحت عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية منتشرة في جميع أنحاء منطقة عفرين (حلب).

* تم التوصل إلى اتفاق على نشر هذا التقرير بعد التاريخ المعتاد للنشر بسبب ظروف خارجة عن سيطرة الجهة المقدّمة.

** يُعمّم مرفق هذا التقرير كما ورد، وباللغة التي قُدم بها فقط.



وفي المناطق التي استعادتها مؤخراً القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك الغوطة الشرقية (ريف دمشق) ومحافظة درعا، ارتكبت حالات اعتقال تعسفي واختفاء قسري دون عقاب. وبعد سنوات من العيش تحت الحصار، أصبح كثير من المدنيين في المناطق التي استعادتها القوات الموالية للحكومة، يواجهون العديد من العقبات الإدارية والقانونية للوصول إلى الخدمات الأساسية.

وهذه الانتهاكات الواردة أعلاه هي والغياب العام لسيادة القانون يشكلان واقعاً قاسياً أمام المدنيين في جميع أنحاء البلد، بمن في ذلك الأشخاص المشردون داخلياً وعددهم ٦,٢ ملايين شخص إلى جانب ٥,٦ ملايين شخص من اللاجئين الذين يسعون إلى العودة. ولهذه الأسباب، فإن أي خطط لعودة المشردين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها يجب أن تتضمن نهجاً قائماً على الحقوق. وللتصدي بفعالية لهذه القضية المعقدة، أي قضية العودة، تقدم اللجنة سلسلة من التوصيات العملية بشأن عودة جميع النساء والرجال والأطفال السوريين المشردين.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولاً - الولاية والمنهجية
٤	ثانياً - ملاحظات تمهيدية
٦	ثالثاً - التطورات السياسية والعسكرية
٩	رابعاً - حماية المدنيين
١٥	خامساً - الحياة وراء الخطوط الأمامية
٢٣	سادساً - الأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون
٢٦	سابعاً - التحقيقات الجارية في الهجوم الكيميائي
٢٦	ثامناً - توصيات
	المرفق
٢٨	خريطة الجمهورية العربية السورية

أولاً - الولاية والمنهجية

- ١ - في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٢٦/٣٤، تقدّم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية استنتاجاتها المتوصّل إليها بناء على التحقيقات التي أُجريت في الفترة من ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(١). واستندت المنهجية التي اتبعتها لجنة التحقيق إلى أفضل ممارسات لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق.
- ٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٢٧١ مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. وقامت اللجنة بجمع واستعراض وتحليل صور مأخوذة بالتوايح الاصطناعية (السواتل) وصور فوتوغرافية وتسجيلات فيديو وسجلات طبية. وأُخذت في الاعتبار في التقرير رسائل وردت من حكومات ومنظمات غير حكومية وكذلك تقارير صادرة عن الأمم المتحدة.
- ٣ - واعتُبر معيار الإثبات قد استُوفي عندما تكون اللجنة قد حصلت على قدر موثوق به من المعلومات التي تكفي لأن تخلص معه إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوادث المعنية قد وقعت على النحو المشروح وأن الطرف المخارب الذي حُددت هويته قد ارتكب الانتهاكات المعنية. وما زال رفض إتاحة إمكانية الوصول إلى الجمهورية العربية السورية يقيّد تحقيقات اللجنة. كما أن أوجه القلق المتعلقة بالحماية فيما يتصل بالأشخاص الذين تُجرى مقابلات معهم هي أمر يؤثر كذلك على تحقيقات اللجنة. وفي جميع الحالات، ظلّت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم التسبب في الضرر".

ثانياً - ملاحظات تمهيدية

- ٤ - أدت المكاسب العسكرية الواسعة التي حققتها القوات الموالية للحكومة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، بالاتّزان مع اتفاق إنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشمال الغربي (انظر الفقرتين ١٤ و ١٥ أدناه)، إلى حدوث انخفاض ملحوظ في العنف أثناء النصف الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن القوات الموالية للحكومة^(٢) قد شنّت عدداً من الهجمات على هذه المنطقة المنزوعة السلاح في تشرين الثاني/نوفمبر، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال. وظلت الحالة الأمنية في الشمال الغربي حرجة أيضاً بسبب الاقتتال بين الإرهابيين التابعين لهيئة تحرير الشام وجماعات مسلحة^(٣). وبينما ترخّب اللجنة باتفاق المنطقة المنزوعة السلاح، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء تأثير الأعمال العدائية المتواصلة على المدنيين. وفي أماكن أخرى، بما في ذلك في الجزء الشرقي من البلد، لا تزال قوات كل من سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي^(٤) تشن هجمات تُحدث آثاراً مدمرة.

(١) أعضاء اللجنة هم بولو سيرجيو بينهرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد، وهاني مجلي.

(٢) في الحالات التي لم يكن من الواضح فيها ما إذا كانت القوات الجوية السورية أم قوات الدفاع الجوي الفضائي الروسية هي المسؤولة عن هجوم محدد من الهجمات، تُسبت المسؤولية إلى القوات الموالية للحكومة.

(٣) لا زالت اللجنة تعتبر هذه الجماعة كياناً إرهابياً، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره ٢١٧٠ (٢٠١٤) وما تلاه من حالات الإدراج في قوائم الجزاءات الصادرة عنه (المتاحة على الرابط: www.un.org/press/en/2018/sc13365.doc.htm). وتضم هيئة تحرير الشام حالياً جبهة فتح الشام (المعروفة أيضاً باسم جبهة النصر)، وأنصار الشام وأجناد الشام، وجماعات أخرى. وتُقدّر قواتها العسكرية بما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ مقاتل.

(٤) جرى، منذ عام ٢٠١٤، تشكيل تحالف دولي يضم معاً أكثر من ٦٠ بلداً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) بمجموعة متنوعة من الوسائل، من بينها الضربات الجوية.

٥ - وظلت اللجنة، طوال أكثر من سبع سنوات، توثق على دقيق ما صدر عن جميع أطراف النزاع من إساءة استخدام القوة العسكرية بشكل صارخ. وجميع المكاسب الإقليمية الناتجة عن هذه الاشتباكات قد تحققت بتكلفة باهظة من حيث أرواح المدنيين وسبل كسب العيش، بما في ذلك بسبب حرب الحصار غير القانونية^(٥). وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع بالنسبة إلى مئات الآلاف من النساء والرجال والأطفال السوريين محفوفاً بالمخاطر، حتى في المناطق التي خفّت فيها أعمال القتال.

٦ - وفي أعقاب عمليات القصف، يعاني المدنيون في كل من المنطقة المنزوعة السلاح والمناطق التي استعادتها القوات الموالية للحكومة مؤخراً من الآثار المتجددة المترتبة على حالة غياب عام لسيادة القانون. وفي الواقع فإن سبع سنوات من أعمال القتال التي طال أمدتها^(٦) قد أفرزت فراغات أمنية عديدة، ما زاد من خطر استمرار العنف في كثير من المناطق ومن الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت اللجنة حوادث عديدة لمدنيين احتجزتهم هيئة تحرير الشام بشكل تعسفي أو اختطفهم أفراد جماعات مسلحة وعصابات إجرامية واحتجزوا كرهائن للحصول على فدية وذلك في معازل هذه الجماعات والعصابات في إدلب وشمال حلب. كذلك عانى المدنيون في إدلب من عدم وجود نظام مركزي للحكم في ظل الهياكل المتوازية لنظامين مهيمنين هما: "الحكومة المؤقتة" التابعة للمعارضة و"حكومة الإنقاذ" التابعة لهيئة تحرير الشام. وفي ظل الحكم القمعي لإرهابيي هيئة تحرير الشام، جرى منع الفتيات في إدلب من إمكانية الحصول على التعليم.

٧ - وبالمثل، فمع اختتام عملية "غصن الزيتون" من جانب تركيا في آذار/مارس ٢٠١٨، أصبحت الاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز والنهب منتشرة في جميع أنحاء منطقة عفرين (حلب). وأدى عدم وجود آليات فعالة للشكاوى وعدم وجود قضاء مركزي، بالاقتران مع وجود العشرات من الجهات الفاعلة المسلحة التي تتشارك السلطة على مستوى المناطق الفرعية، إلى حدوث ارتباك لدى المدنيين بشأن تحديد المؤسسة المسؤولة عن معالجة المظالم المحددة، بما في ذلك في حالات الاحتجاز والاستيلاء على الممتلكات. وأدى الاقتتال فيما بين الجماعات المسلحة وسلسلة من عمليات السيارات المفخخة إلى تفاقم الوضع الأمني غير المستقر أصلاً. وكما هي الحال في إدلب، سادت عمليات اختطاف على أيدي أعضاء جماعات مسلحة وعصابات إجرامية من أجل الحصول على فدية.

٨ - وبالمثل، عانى المدنيون في المناطق التي استعادتها مؤخراً القوات الموالية للحكومة من حالة غياب عام لسيادة القانون، بما في ذلك في الغوطة الشرقية (ريف دمشق) ودراعا. وكما هي الحال في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة وإرهابيي هيئة تحرير الشام، ارتكبت عمليات اعتقال تعسفي واختفاء قسري دون عقاب. واستخدمت القوات الحكومية الاعتقالات كشكل من أشكال الانتقام وكذلك بغية جمع المعلومات الاستخباراتية.

(٥) "The siege and recapture of eastern Ghouta", conference room paper (A/HRC/38/CRP.3), paras. 75-77

(6) "حصار الغوطة الشرقية وإعادة الاستيلاء عليها"، ورقة غرفة اجتماعات (الوثيقة A/HRC/38/CRP.3)، الفقرات ٧٥ إلى ٧٧). متاحة أيضاً على الرابط: www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/iicisyrria/pages/independentinternational.commission.aspx

(٦) قررت اللجنة أولاً أنه يوجد نزاع مسلح غير دولي في الجمهورية العربية السورية ابتداءً من شهر شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/21/50).

٩ - وبعد سنوات من العيش تحت الحصار، أصبح كثير من المدنيين في المناطق التي استعادت القوات الموالية للحكومة السيطرة عليها، يواجهون بشكل إضافي العديد من العقوبات الإدارية والقانونية من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية. فأعداد لا تُحصى من الأشخاص لا يمتلكون سوى وثائق مدنية صادرة عن جماعات مسلحة، وهي غير معترف بها رسمياً، وتؤثر على إمكانية حصولهم على التعليم والرعاية الطبية والميراث. كما ظلت إمكانية حصول المدنيين على السكن الملائم والأراضي وحقوق الملكية مقيّدةً بفعل التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية والمنازل، وأصبحت أمراً معقداً بفعل مصادرة الممتلكات بشكل منهجي في إطار مكافحة الإرهاب من جانب الدولة.

١٠ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، استمر اعتقال آلاف النساء والرجال والأطفال أو احتجازهم بصورة غير مشروعة، واحتُجز بعضهم في أوضاع مزرية في مخيمات مؤقتة غير صالحة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلاوة على ذلك، يوجد قلق من أن إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) والمنتسبين إليها يُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي من جانب قوات سوريا الديمقراطية وقوات الولايات المتحدة دون ضمانات قضائية كافية، وهي أوضاع تفضي إلى إساءة معاملة المحتجزين. ولا يزال آخرون، مثل زوجات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأطفالهم، يعيشون حالة من عدم اليقين القانوني نظراً إلى رفض بلدانهم الأصلية إعادتهم إلى أوطانهم.

١١ - وهذه الانتهاكات الواردة أعلاه هي والغياب العام لسيادة القانون يشكلان واقعاً قاسياً يعيشه في جميع أنحاء البلد، بمن في ذلك الأشخاص المشردون داخلياً وعددهم ٦,٢ ملايين شخص إلى جانب ٥,٦ ملايين شخص من اللاجئين الذين يسعون إلى العودة. وتلاحظ اللجنة بقلق حالة عدم الاستقرار المستمرة للمشردين داخلياً، بمن فيهم من يعيشون على الكفاف في مخيم الركبان والذين لا يُزودون بمستوى كافٍ من الطعام والمياه والأوضاع المعيشية. وعلاوة على ذلك، فإن نطاق وحجم عمليات الاختطاف وحالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، إلى جانب تدمير البنية التحتية الحيوية، وعدم توفير خدمات فعالة، وعدم وجود وثائق مدنية، وعمليات المصادرة الواسعة للممتلكات، تدل على أنه - رغم التراجع العام للأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية - لا تزال توجد تحديات عديدة تتعلق بالعودة المستدامة للأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين.

ثالثاً - التطورات السياسية والعسكرية

١٢ - أعادت القوات الموالية للحكومة بسط سيطرتها على مساحات شاسعة من الجمهورية العربية السورية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨؛ وفي المقابل، استمرت المفاوضات السياسية الدولية في التعثر خلال النصف الأخير من العام. فبعد أسابيع من القتال الشديد، توصلت الجماعات المسلحة في الجنوب الغربي إلى اتفاق في أوائل تموز/يوليه مع القوات الحكومية لوقف أعمال القتال والجلء عن محافظة درعا (الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة ١٢). وفي وقت لاحق، أعادت القوات الموالية للحكومة تجميع صفوفها ووسّعت نطاق الهجمات ليمتد إلى المناطق الواقعة بين درعا والقنيطرة، واستعادت السيطرة الكاملة على الأراضي المتاخمة لمرتفعات الجولان. وفي الشمال الغربي، توصلت هيئة تحرير الشام والقوات الحكومية إلى اتفاق

في ١٩ تموز/يوليه لإخلاء ما يصل إلى ٧٠٠٠ مدني متبقيين في بلدتي الفوعة وكفريّا (إدلب) ذواقي الأغلبية الشيعية^(٧).

١٣ - وفي الجنوب، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عن سلسلة من الهجمات في محافظة السويداء في ٢٥ تموز/يوليه، أسفرت عن مقتل وإصابة المئات من المدنيين الدروز. ونتيجة لذلك، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً من جديد لطرد إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية من المنطقة. وقد أدى نجاح هذه المعارك وعمليات الإجلاء إلى تمكين القوات الموالية للحكومة من تعزيز سيطرتها في الجنوب وتوجيه انتباهها إلى الشمال الغربي، إذ بدأت تعيد التجمّع بالقرب من آخر معقل للمعارضة وهو إدلب.

١٤ - وفي أعقاب إعادة التجمّع، كثفت القوات الموالية للحكومة الضربات الجوية في محافظات إدلب وشمال حماه وغرب حلب، وبعد ذلك بدأت تركيا والاتحاد الروسي مفاوضات لتجنب هجوم عسكري واسع النطاق. وتم التوصل إلى اتفاق بين رئيسي الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر لإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح عبر إدلب وغرب حلب وشمال حماه. وأدى الاتفاق إلى حدوث انخفاض كبير في التوترات وإلى تجنب عملية عسكرية واسعة النطاق.

١٥ - وأعلنت تركيا والاتحاد الروسي أنه سيجري إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح على ثلاث مراحل. إذ سيبدأ سريان المرحلة الأولى بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر وستؤدي إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح تمتد من ١٥ إلى ٢٠ كيلومتراً؛ وثانياً، ستقوم الجماعات المسلحة بنقل الأسلحة الثقيلة من المنطقة والانسحاب من المناطق المدنية؛ وثالثاً، ستستأنف المؤسسات الحكومية العمل في إدلب. ولضمان التنفيذ الكامل، قدمت تركيا خططاً لزيادة عمليات نشر القوات ولتسيير دوريات مشتركة جنباً إلى جنب مع الشرطة العسكرية الروسية. وفي البداية، أعلنت الجماعات المسلحة، بما فيها تلك المنضوية تحت مظلة الجبهة الوطنية للتحرير^(٨)، أنها لن تسلم أسلحتها ولن تتنازل عن الأراضي، في حين أن الجماعات المتطرفة الرئيسية، بمن في ذلك إرهابيو هيئة تحرير الشام، قد رفضت هذا الاتفاق فوراً.

١٦ - وعلى الرغم من تردد بعض الجهات المسلحة، فإن تركيا سهلت بحلول أوائل تشرين الأول/أكتوبر السحب التدريجي للأسلحة الثقيلة من المنطقة المقترحة وأعلنت أن المنطقة المنزوعة السلاح قد أنشئت^(٩). وعلى الرغم من إنشاء المنطقة، اندلعت أعمال قتال في الشمال الغربي

(٧) نُقل السكان من هاتين البلديتين بعد ذلك إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في حلب مقابل إطلاق سراح نحو ١٥٠٠ شخص محتجز في سجون الدولة. وسبق أن وثقت اللجنة التمهيدية القسري للمدنيين من جانب الأطراف التي تنفذ "اتفاقات إجلاء" مماثلة من شرق مدينة حلب (الوثيقة A/HRC/34/64، الفقرة ٩٣)، ومضايا (ريف دمشق) وبرزة، وتشرين، والقابون (شرق دمشق) (الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرة ٣٥)؛ انظر أيضاً، بشكل عام، Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic، "Sieges as a weapon of war: encircle, starve, surrender, evacuate" (29 May 2018) (لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، "الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق والتجويع والاستسلام والإجلاء" (٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨)).

(٨) تشمل الجبهة الوطنية للتحرير الجماعات المسلحة التالية: أحرار الشام، ونور الدين الزنكي، وفيلق الشام، وجيش الأحرار، وجماعات تابعة للجيش السوري الحر. وتُقدّر القوة العسكرية للجبهة بما بين ٤٠٠٠٠ و٤٥٠٠٠ مقاتل.

(٩) أكد الاتحاد الروسي أنه جرى سحب أكثر من ١٠٠٠ مقاتل تابعين للجماعات المسلحة ونحو ١٠٠ وحدة من المعدات العسكرية.

في كانون الثاني/يناير بين القوات الموالية للحكومة و"هيئة تحرير الشام". وتدهور الوضع في الشرق بشكل متزامن: فبعد قرابة أسبوعين من القتال الشديد، نجحت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في الاستيلاء في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على مدينة سوسة الواقعة جنوب هجين في دير الزور من تنظيم الدولة الإسلامية. وفي عين العرب (حلب)، قصف الجيش التركي مواقع تابعة لوحدة حماية الشعب الكردي. ونتيجة لذلك، علققت قوات سوريا الديمقراطية بشكل مؤقت هجومها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الجزء الشرقي من البلد.

١٧ - وعلى الجبهة السياسية، فإن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، بعد أن عمل لأكثر من أربع سنوات، أعلن في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أنه سيتنحى عن منصبه لأسباب شخصية. وبعد ذلك سافر المبعوث الخاص إلى دمشق لمناقشة إنشاء لجنة دستورية مع الحكومة. غير أن وزير الخارجية السوري قد شدّد على أن الدستور يبقى مسألة سيادية بحته. وفي دفعة دبلوماسية أخرى لإحياء عملية السلام وتخفيف التوترات العسكرية، حضر زعماء تركيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي مؤتمر قمة في اسطنبول لمناقشة التطورات في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة المنزوعة السلاح، وإنشاء اللجنة الدستورية. وبالتوازي مع ذلك، أعلن الأمين العام تعيين غير بيدرسن في منصب مبعوثه الخاص إلى سوريا.

١٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مجموعة كبيرة من التطورات القانونية. ففي خطوة اعتُبرت محاولة لتشجيع عودة اللاجئين، أصدرت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر قانوناً جديداً يمنح العفو العام للفارين من الجيش والأشخاص الذين تمّربوا من التجنيد بدون سبب وجيه بموجب القانون المحلي. كما أصدرت الحكومة بمرسوم رئاسي القانون رقم ٤٢ الذي يمدد المدة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لإثبات ملكية العقار المقرر مصادرتة من ٣٠ يوماً إلى عام واحد، بالإضافة إلى تعديلات أخرى^(١٠). ودعماً للمساءلة، أصدرت فرنسا مذكرات توقيف بحق ثلاثة مسؤولين سوريين كبار يعملون في الاستخبارات والحكومة وذلك بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية^(١١).

١٩ - وفي إدلب، استؤنفت أعمال القتال قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، بدأت القوات الموالية للحكومة في إطلاق صواريخ أرض - أرض وقذائف مدفعية ضد دفاعات هيئة تحرير الشام في ريف إدلب الجنوبي، في نفس الوقت الذي كانت فيه هيئة تحرير الشام تخوض اشتباكات عنيفة مع قوات الجبهة الوطنية للتحرير في المنطقة المنزوعة السلاح. وفي موازاة ذلك، أكد رئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، أن تركيا ستشن حملة جديدة تستهدف مواقع وحدات حماية الشعب الكردي الواقعة شرقي نهر الفرات.

(١٠) من بين التعديلات الأخرى على القانون رقم ٤٢: منح أصحاب المطالبات مزيداً من الوقت للطعن في الأحكام القضائية الصادرة والسماح لهم بأن يفعلوا ذلك عن طريق المحاكم وليس عن طريق لجنة قضائية مخصصة لهذا الغرض. أما أصحاب المطالبات المسجّلة عقاراتهم بالفعل في السجلات العقارية فلم يعودوا مطالبين بإثبات ملكيتهم.

(١١) كان أحد المسؤولين، وهو رئيس المخابرات الجوية السورية، مشمولاً فعلاً بمذكرة توقيف دولية صادرة من ألمانيا في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٠ - وبعد حملة عسكرية دامت ثلاثة أشهر، استولت قوات سوريا الديمقراطية على هجين من تنظيم الدولة الإسلامية، وهي آخر معقل للجماعة الإرهابية. وفي أعقاب عملية الاستيلاء هذه، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، أن هذا التنظيم قد هُزم وأمر ببناء على ذلك بسحب قوات الولايات المتحدة من الجمهورية العربية السورية. ورحبت الحكومة التركية بهذا القرار قائلةً إنها ستؤجل لمدة شهر واحد عملياتها الوشيكة شرقي نهر الفرات وأنها ستتنسق مع الولايات المتحدة بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من المنطقة. وأعلن الرئيس ترامب في وقت لاحق أن الولايات المتحدة ستبسط وتيرة انسحاب القوات.

٢١ - وفي غضون ذلك، انتشر الجيش السوري في قرى غرب منبج (حلب) بعد مناقشات بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية لمنع هجوم تركي في حالة الانسحاب الكامل لقوات الولايات المتحدة. وفي الشمال الغربي، اشتدت حدة الاقتتال الداخلي في إدلب وغرب حلب بعد أن دعت الجبهة الوطنية للتحرير إلى التعبئة ضد هيئة تحرير الشام. وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اشتدت حدة الاشتباكات بين قوات الجبهة الوطنية للتحرير و"هيئة تحرير الشام"، حيث وسّعت الهيئة من سيطرتها في المنطقة. وفي الشمال، تلوح في الأفق إمكانية القيام بعملية عسكرية شرق الفرات.

٢٢ - ووقت كتابة هذا التقرير، كانت ثلاث مناطق واسعة لا تزال خارج نطاق السيطرة الحكومية، هي: محافظة إدلب والمناطق المتاخمة لها في ريف حلب الغربي وشمال حماة؛ ومنطقة التنف في حمص (اتفاق عدم التصادم)، بالقرب من مخيم الركبان؛ والأجزاء الشمالية والشرقية من البلد الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

رابعاً - حماية المدنيين

٢٣ - استمر توثيق الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية في محافظات إدلب وحلب ودير الزور والسويداء، التي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات من النساء والرجال والأطفال السوريين. وأدت الهجمات الجوية والبرية إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبنى التحتية المدنية الرئيسية، بما في ذلك المشافي والمدارس. وجرى تنفيذ الهجمات الرمزية المذكورة أدناه من جانب القوات الموالية للحكومة وأفراد الجماعات المسلحة وإرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية.

محافظة إدلب

٢٤ - بعد أن استفادت القوات الموالية للحكومة من العمليات الهجومية الكاسحة في الجنوب، فإنها حوّلت في آب/أغسطس تركيزها في اتجاه الشمال الغربي إلى آخر معقل متبقي للمعارضة وهو إدلب. ونقّدت هذه القوات، في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر العشرات من الغارات الجوية، التي دمّرت في جميع أنحاء المحافظة مناطق سكنية وأعيان محمية بصورة خاصة، بما في ذلك المستشفيات^(١٢).

(١٢) تقوم اللجنة منذ عام ٢٠١٣ بتوثيق كيف تستهدف القوات الموالية للحكومة استهدافاً منهجياً البنى التحتية للرعاية الصحية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من أجل حرمان المدنيين والمحاربين على السواء من الرعاية الطبية.

٢٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، بدأت القوات الحكومية إسقاط منشورات من الجو في أنحاء إدلب تحت المدينين على التصالح مع الحكومة وتبّلعهم بأن الحرب قد انتهت. بيد أن هجمات القوات الموالية للحكومة قد استمرت في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنّب إلحاق الضرر بالمدينين. وفي ضحى يوم ١٢ آب/أغسطس، شنت القوات الموالية للحكومة سلسلة من الهجمات الصاروخية على قرية تحتايا، الواقعة تحت سيطرة أحرار الشام، والتي تقع على بعد أربعة كيلومترات تقريباً من بلدة حيش. وأدت الهجمات إلى قتل امرأة وفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً وإلى إصابة سبعة مدينين آخرين، من بينهم امرأة وأربعة أطفال. وتلقت اللجنة تقارير متضاربة بشأن وجود أهداف عسكرية في تحتايا.

٢٦ - ثم شنت القوات الموالية للحكومة ١٣ هجوماً جويماً على الأقل في الفترة ما بين ٤ و٧ أيلول/سبتمبر في حاس، وخان شيخون، والتح، وحيش، وجسر الشغور في جنوب إدلب، ما تسبب في وقوع العشرات من الإصابات في صفوف المدينين. ففي ٤ أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، حدث في وقت مبكر من بعد الظهر أن شنت عشر ضربات جوية على الأقل في بلدة جسر الشغور. وأسفرت الضربات الجوية ضد المناطق السكنية في حي البساتين من جسر الشغور عن مقتل ١٢ مدنياً، من بينهم امرأة حامل وستة أطفال، وجرح ٢٠ آخرين. وأدت الهجمات إلى الاثني عشر الجزئي لمبنى سكني، ما جعله غير قابل للسكن. وفي اليوم نفسه ومرة أخرى في ١٠ أيلول/سبتمبر، شنت القوات الموالية للحكومة غارات جوية تفيد التقارير أنها نثرت الذخائر العنقودية في منطقة سكنية في بلدة حيش، ما أدى إلى إصابة تسعة مدينين، من بينهم أربع نساء وطفل.

٢٧ - كما هاجمت القوات الموالية للحكومة العديد من المرافق الطبية في أوائل أيلول/سبتمبر، بما في ذلك مرافق في بلدتي خان شيخون وحاس. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، قامت القوات الموالية للحكومة في نحو الساعة ١٤/٣٠ بشن غارة جوية على مشفى نبض الحياة "مشفى الكهف"^(١٣) الواقع على بعد كيلومترين من حاس، ما ألحق أضراراً بمدخله وجناح الطوارئ والمولدات والمعدات الطبية الحيوية. وأصيب زائران وفي تحذير ذكر، وظل المشفى مغلقاً لمدة عشرة أيام على الأقل بعد ذلك. وفي أعقاب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمنشأة منذ عام، كان مشفى نبض الحياة لا يزال يقدم خدمات الطوارئ والجراحة وغيرها من الخدمات الطبية إلى نحو ٧٠٠٠ من سكان جسر الشغور.

٢٨ - ورغم إنشاء المنطقة المنزوعة السلاح، قُتل العديد من المدينين، من بينهم نساء وأطفال، في غارات جوية شنت داخل المنطقة، بما في ذلك بلدة جرجناز. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقت الظهر تقريباً، بدأت القوات الموالية للحكومة هجوماً برياً في جرجناز حيث يقيم ما بين ٢٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠ مدني، من بينهم الآلاف من الأشخاص النازحين داخلياً. وقدم الشهود وصفاً للعشرات من الصواريخ التي أُطلقت خلال ١٥ دقيقة. ووقعت الهجمات على طريق رئيسي وشارع تسوّق مجاور، ما أسفر عن مقتل ثمانية مدينين من بينهم صبي عمره ١٢ عاماً، وإصابة ثمانية مدينين آخرين بجروح. وقُتل ثلاثة من الضحايا، بمن فيهم الصبي، أثناء وجودهم في صيدلية أُصيب بصاروخ، بينما لقي أربعة رجال حتفهم بعد انهيار مبنى على سيارتهم. وذكر الشهود كيف كانت أقرب نقطة تفتيش تابعة للجماعات المسلحة تقع على بعد نحو عشرة كيلومترات من جرجناز.

(١٣) ابتداء من عام ٢٠١٦، ظل العديد من المشافي والمرافق الطبية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية تعمل من الطابق السفلي (تحت الأرض) أو من كهوف محفورة في الجبال، بهدف تعزيز حمايتها من التعرض للهجمات.

٢٩ - وفي أوائل فترة الظهيرة من يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً باستخدام قذائف الهاون بالقرب من مدرسة الحنساء الابتدائية في جرجناز. وكان نحو ٢٥٠ طفلاً يلعبون في فناء المدرسة عندما انفجرت قذيفة هاون مستعان فيها بصاروخ على بعد نحو ٥٠ متراً، ما أسفر عن مقتل أربعة أولاد على الأقل تتراوح أعمارهم بين ثمانية أعوام وعشرة أعوام، وفتاتين عمرهما عشرة أعوام و١١ عاماً. وأصيب العديد من الأطفال الآخرين. كما قُتلت مدرسة حامل أثناء محاولتها الفرار مع زوجها وولد عمره أربعة أعوام، بينما فقد الولد أحد أطرافه أثناء القصف. ويتذكر أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات أنهم رأوا جثث الأطفال مقطعة الأوصال، كما رأوا أحذيتهم وحقائب الظهر الخاصة بهم متناثرة في أرجاء فناء المدرسة. واستمر القصف طوال اليوم، وقُتلت في وقت لاحق من ذلك المساء بنت عمرها ثلاثة أعوام.

٣٠ - وترى اللجنة أنه توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة ربما لم تقم، في ثلاث مناسبات، بتوجيه هجماتها إلى هدف عسكري محدد (انظر الفقرات ٢٦ و٢٨-٢٩ أعلاه). وإن شن هجمات عشوائية تُسفر عن قتل مدنيين أو إصابتهم هو فعل يرقى إلى مستوى جريمة حرب. وفي أيلول/سبتمبر، ارتكبت القوات الموالية للحكومة جريمة الحرب المتمثلة في الاستهداف العمدي لأعيان محمية (انظر الفقرة ٢٧).

محافظة حلب

ريف حلب الغربي

٣١ - حافظت أيضاً الجماعات المسلحة وإرهابيو هيئة تحرير الشام على معقلهم في غرب محافظة حلب، حيث استمرت أعمال القتال المتقطعة طوال الفترة قيد الاستعراض. ففي ١٠ آب/أغسطس، على سبيل المثال، نُقِذت القوات الموالية للحكومة سلسلة من الغارات الجوية في بلدة أورم الكبرى، التي يسكنها نحو ٣٥٠٠٠ شخص، من بينهم مدنيون نازحون داخلياً من الغوطة الشرقية وحمص وشرق مدينة حلب. ويتذكر الشهود كيف جرى شن ثلاث غارات جوية متتالية خلال فترة ١٥ دقيقة، كل غارة تتكون من أربع قنابل.

٣٢ - وأسفرت الغارات الجوية الثلاث عن مقتل ٣٧ مدنياً على الأقل، من بينهم ٩ نساء و١٢ بنتاً و٧ أولاد، وجرح ما لا يقل عن ٥٦ شخصاً آخرين، من بينهم ٩ نساء و٦ بنات و١٢ ولداً. وانتشر الدمار الناجم عن الهجوم فوق مساحة تزيد عن ٢٥٠ متراً، إذ يتذكر الشهود كيف أدت الغارة إلى تدمير ما يصل إلى ٤٠ مبنى سكنياً وإصابة نحو ٣٠ مبنى آخر بأضرار جزئية. وبعد الهجوم، تطلب الأمر أكثر من أسبوعين من عمال الإنقاذ لإزالة الأنقاض والحطام.

٣٣ - ووقع صدام بين هيئة تحرير الشام وجماعة نور الدين الزنكي في محيط دارة عزة في أيلول/سبتمبر، على بعد نحو ٣٠ كيلومتراً من بلدة أورم الكبرى. غير أن اللجنة لم تتمكن من تأكيد وجود عناصر مسلحة أو أهداف عسكرية مشروعة أخرى في المناطق المتأثرة تحديداً وتشير إلى أن شن هجمات عشوائية تُسفر عن وقوع قتلى أو إصابات هو فعل يرقى إلى مستوى جريمة الحرب.

عفرين والمناطق المجاورة

٣٤ - أشارت تقديرات موثوق بها إلى أن أكثر من ٥٠ جماعة مسلحة، من بينها الجماعات التابعة للجيش السوري الحر، لا تزال موجودة في جميع أنحاء شمال حلب، وهي توجد بصفة غالبية في منطقة عفرين وفي منطقة إعزاز المجاورة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت هذه

الجماعات أحرار الشام، ولواء أمجاد الإسلام، وفيلق الشام، وجيش النخبة، وجيش الشرقية، وجبهة الشامية، ونور الدين الزنكي، إلى جانب جماعات أخرى.

٣٥ - ومع اختتام عملية غصن الزيتون في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٨، شهد المدنيون فوراً في عفرين نهاية لعمليات عسكرية واسعة النطاق. غير أن فترة الهدوء كانت قصيرة الأجل، إذ ظل الأمن العام على الأرض غير مستقر طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ازداد بدرجة كبيرة القتال بين الفصائل المسلحة للسيطرة على جيوب من الإقليم. وشملت الاشتباكات المتكررة استخدام السيارات المفخخة والعبوات الناسفة المرتجلة، وخاصة في المراكز ذات الكثافة السكانية العالية في مدينتي عفرين وإعزاز، وهو ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، انفجرت سيارة مفخخة في سوق الهال للخضار في مدينة عفرين، ما أسفر عن مقتل ١٢ مدنياً وإصابة العشرات بجروح. وفي المناطق الريفية في عفرين، بما في ذلك الشمال، تسبب تلوث الأراضي الزراعية بالألغام البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب في مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين الأطفال.

محافظة السويداء

٣٦ - إلى جانب الجماعات المسلحة وهيئة تحرير الشام، وثقت اللجنة الأعمال العدائية التي وقعت بين شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ضد ما تبقى من معقل تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي السويداء ودير الزور. وعلى الرغم من تقلص وجود إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء البلد بدرجة كبيرة، فقد استمرت قدرتهم على شن هجمات ضد المدنيين في هذه المناطق خلال الفترة قيد الاستعراض.

٣٧ - وفور إعادة السيطرة على ضواحي جنوبي دمشق في أواخر أيار/مايو ٢٠١٨، دخلت القوات الحكومية المنطقة لإجلاء مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرتان ٤٣ و ٤٤). وأفادت التقارير أن العشرات من إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية الذين جرى إجلاؤهم من الحجر الأسود وكذلك من حوض اليرموك المجاور قد تراجعوا فيما بعد إلى معقلهم في صحراء البادية بالقرب من محافظة السويداء.

٣٨ - وفي ساعات الفجر الأولى من يوم ٢٥ تموز/يوليه، شن إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً منسقاً على عدة قرى في السويداء، وهي موطن أجداد الطائفة الدرزية التي هي إحدى الأقليات. فمقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية، الذين تحفّوا بارتدائهم الملابس الدرزية التقليدية، بما في ذلك الشاشية، وهي غطاء الرأس الأبيض، وساندهم قناصة موجودون على أسطح المنازل، قد ذهبوا من باب إلى باب مطلقين النار على النساء والرجال والأطفال المدنيين، الذين كان بعضهم ما زالوا نائمين. وأبقى هؤلاء المسلحون شخصاً من كل أسرة على قيد الحياة، كثيراً ما كان امرأة، ليروي القصة. وأثناء زيارة قرية الشبكي في أعقاب هجوم قُتل فيه ما لا يقل عن ٦٨ شخصاً، يتذكر أحد الرجال أنه دخل منزلاً ليرى أمماً مذبوحة، جثتها ممددة إلى جانب جثث أطفالها الثلاثة.

٣٩ - وعند نفاذ ذخيرة مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، فيما بين الساعة ٤/٣٠ والساعة ٥/٠٠ صباحاً تقريباً، سافر العديد من هؤلاء المسلّحين إلى مدينة السويداء وفجروا ستراهم المفخخة في هجمات انتحارية مدمرة، بما في ذلك قرب سوق خضار مزدحمة، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠٠ مدني وإصابة ١٧٠ آخرين على الأقل. وقد قام مدنيون دروز بالقبض على اثنين من المفجّرين المحتملين بالقرب من مشافي المدينة قبل أن يتمكنوا من تفجير سترتيهما، ثم قام المدنيون في هذه العاصمة الإقليمية بشنقهما.

٤٠ - وخلال الهجمات، اختطف مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية ما لا يقل عن ٣٢ امرأة وطفل من الدروز، إلى جانب طالب درزي يبلغ من العمر ١٩ عاماً قاموا بعد ذلك بقطع رأسه بعد رفض الحكومة الامتثال لطلبات تبادل السجناء، بما في ذلك مطالب بأن تُطلق سراح قادة كبار من الجماعة الإرهابية. ووصف أفراد تحدث معهم اللجنة كيف جرى إجبار النساء والأطفال المختطفين على المشي لمدة ١٢ ساعة في الحر الشديد في الصحراء قبل احتجازهم في مخيم مؤقت. وذكر الناجون كيف نُقل الرهائن مرات عديدة أثناء احتجازهم، بما في ذلك وضعهم في كهف، ثم نُقلوا في خاتمة المطاف إلى منطقة تدمر (بمحافظة حمص)، على بعد ٤٧٠ كيلومتراً تقريباً شمال شرقي نقطة القبض عليهم الأصلية.

٤١ - وأثناء احتجاز النساء والبنات، فإنَّهن كن مطالبات بازدياد أغطية الرأس، وفُصل الأولاد الذين تزيد أعمارهم على ١٠ سنوات عن الإناث، بما في ذلك أحياناً فصلهم عن أمهاتهم^(١٤). وعاش الرهائن أوضاعاً لا إنسانية أثناء وجودهم في الأسر: فقد بدت على بعض النساء والأطفال علامات الصدمة إذ أنهم ضُربوا لإسكاتهم، وماتت امرأة بسبب عدم وجود مساعدة طبية. وبالإضافة إلى رجل عمره ١٩ عاماً، قُتل رهيئتان أخريان، من بينهما امرأة جرى تصوير إعدامها من جانب تنظيم الدولة الإسلامية وحُمل المقطع على الإنترنت، وحدث القتل عندما لم يتم الوفاء بمطالب تبادل السجناء. واستجابة للأحداث، شنت القوات الحكومية هجوماً عسكرياً في ريف السويداء في ٦ آب/أغسطس.

٤٢ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، جرى تبادل ست نساء وأطفال دروز مختطفين من قرية الشبكي مقابل ١٧ معتقلاً لدى الحكومة، كثير منهم لديهم علاقات أسرية مع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وجرى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إنقاذ ما تبقى من الدروز المختطفين وهم ٢١ امرأة وطفلاً خلال عملية شنتها القوات الحكومية في بلدة حميمة في منطقة تدمر، وذلك بعد احتجازهم لمدة ١٠٧ أيام، رغم أنه في تبادل إطلاق النار قُتل غلامان على الأقل عمرهما ٨ أعوام و ١٣ عاماً كانا محتجزين ضمن الرهائن. وبعد ذلك بأكثر قليلاً من أسبوع، أمكن للقوات الحكومية في الهجوم الذي شنته لطرده إرهابي تنظيم الدولة الإسلامية من السويداء، بعد تطهير هضبة الصفا بنجاح في صحراء البادية الشرقية، أن تُتم هذه العملية رسمياً في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣ - وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عن الهجمات التي وقعت في ٢٥ تموز/يوليه، وقد وثقت اللجنة بانتظام الكيفية التي ترتكب بها هذه الجماعة الإرهابية العنف الطائفي بشكل منهجي ضد الأقليات الدينية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك ضد أفراد من الشيعة والمسيحيين والأيزيديين والدروز (انظر مثلاً، الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرتين ٤٤ و ٤٥)^(١٥). وتوجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، بقيامهم بمهاجمة المدنيين الدروز واختطافهم، قد ارتكبوا جرائم حرب تتمثل في اتخاذ السكان المدنيين أو الأفراد المدنيين،

(١٤) فصل الإناث عن الذكور عند اقتراحهم من سن البلوغ أو عندما يُعتقد أنهم في هذه السن هو أمر يتطابق بشكل عام مع التفسير المتشدد للمبادئ الإسلامية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية.

(١٥) انظر أيضاً بصورة عامة، "They came to destroy": ISIS crimes against the Yazidis", conference room paper (A/HRC/32/CRP.2) ("لقد جاؤوا للتدمير": جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) ضد الأيزيديين"، ورقة غرفة اجتماعات (الوثيقة A/HRC/32/CRP.2). متاحة على الرابط: www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/regularsessions/session32/pages/listreports.aspx

الذين لا يشاركون بشكل مباشر في أعمال القتال، هدفاً لهجماتهم^(١٦) وبأخذهم كرهائن^(١٧). كما أنهم، باحتجازهم النساء والأطفال في أوضاع غير إنسانية وبيعهم الأسرى، قد ارتكبوا كذلك جرائم حرب تتمثل في المعاملة القاسية والقتل^(١٨). وتؤكد هذه الهجمات أيضاً على أنه، رغم تركهم مساحات شاسعة من الأراضي للقوات الحكومية ولقوات سوريا الديمقراطية في عام ٢٠١٨، فإن الخطر المتمثل في استمرار حالة تمرد منخفضة المستوى لأمد طويل من جانب هذه الجماعة الإرهابية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في محافظة دير الزور، لا يزال قائماً.

محافظة دير الزور

٤٤ - استمرت أيضاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير العمليات التي تستهدف بقايا تنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا، وخاصة في مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية النائية المتاخمة للعراق. وقامت قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، بتجديد هجومها عليهم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨^(١٩). فقد شنت عمليات منسقة في هجين - وهي شريط الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية والواقع على امتداد نهر الفرات والذي يقطنه نحو ١٥٠٠٠ شخص، من بينهم ما يصل إلى ٥٠٠٠ شخص من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم. وقد تقدمت قوات سوريا الديمقراطية من أربع جبهات منفصلة، بما في ذلك هجين وسوسة والشعفة والقرى المجاورة. وبحلول ١٣ أيلول/سبتمبر، كانت قوات سوريا الديمقراطية قد احتجزت نحو ١٤٠٠ مدني فروا من الاشتباكات واضعة إياهم في مخيم مؤقت في هجين، على بعد بضعة كيلومترات من خط المواجهة.

٤٥ - وخلال الساعات الأولى من صباح يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر وتحت غطاء عاصفة ترابية، هاجم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية مخيم اللاجئين المؤقت واختطفوا عشرات المدنيين، ولا سيما من النساء والأطفال. وتلقت اللجنة تقارير تفيد بأن بعض المختطفين قد أُعدموا في وقت لاحق لتركهم منطقة تنظيم الدولة الإسلامية^(٢٠). وقبل الهجوم، أفادت التقارير أن قوات سوريا الديمقراطية قد نقلت عدداً من النساء والأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بتنظيم الدولة الإسلامية من مخيم هجين إلى عدة مرافق احتجاز مختلفة في دير الزور، بما في ذلك في البصيرة والكسرة والصور. ويقال إن نحو ١٤٠ طفلاً من أتباع تنظيم الدولة الإسلامية ونحو ٨٠ امرأة مرتبطين بمقاتلي التنظيم هم محتجزون في منطقة الكسرة، حيث يعانون من أوضاع معيشية بدائية إذ لا توجد لديهم فعلياً أي إمكانية للحصول على المساعدة الطبية. وذكرت التقارير حالات أطفال يعانون من سوء التغذية.

(١٦) انظر: Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law: Volume I – Rules* (Geneva, International Committee of the Red Cross (ICRC); Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2005), rule 156.

(١٧) انظر المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛ انظر أيضاً: *Customary International Humanitarian Law*, rule 156.

(١٨) *Customary International Humanitarian Law*, rule 156.

(١٩) في أيار/مايو ٢٠١٨، أعلنت في البداية قوات سوريا الديمقراطية عن شن عملية عاصفة الجزيرة ضد بقايا تنظيم الدولة الإسلامية، الذين كانوا قد أعادوا تجميع أنفسهم على امتداد الحدود العراقية.

(٢٠) من وجهة نظر فقهية، يعتبر تنظيم الدولة الإسلامية من يحاولون ترك أراضيهم مرتدين بتركهم دار الإسلام إلى دار الحرب.

٤٦ - وللتغلب على الانتكاسات التي تحدث لقوات سوريا الديمقراطية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، تعتمد هذه القوات بشدة على القوة الجوية للتحالف الدولي، وهو أمر يتسبب في حدوث زيادة ملحوظة في الإصابات في صفوف المدنيين ويبرز الصلة بين استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وإلحاق الضرر بالمدنيين. وتلقت اللجنة تقارير تفيد بأن الغارات الجوية التي نُفذت يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر قد أصابت مسجدي عمار بن ياسر وعثمان بن عفان في سوسة، ما تسبب في مقتل وإصابة مدنيين (انظر الوثيقة A/73/454-S/2018/941). وقدم شخص أجرت معه اللجنة مقابلة معلومات عن غارة جوية مدعاة في قرية سوسة (دير الزور) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ذكر أنها تسببت في مقتل خمسة أفراد من أسرة واحدة، من بينهم امرأتان وبناتان وصبي.

٤٧ - وبالمثل، أدت غارة جوية شنتها قوات التحالف في حي البوهران في البوكمال في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مقتل ١٨ مدنياً، من بينهم ثلاث نساء و ١٤ طفلاً. كما تلقت اللجنة روايات عن غارة جوية مدعاة شُنت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وأصابت مشفى اليرموك للنساء في بلدة الشعفة، متسببة في وفاة مدنيين.

٤٨ - وبينما تتطلب المعلومات المتعلقة بالحوادث المتقدمة مزيداً من التثبت، فإن العديد من الهجمات التي يشنها التحالف الدولي تؤدي إلى موت أو إصابة مدنيين، بما في ذلك الهجمات التي تصيب أعياناً محمية بوجه خاص، مثل المستشفيات والممتلكات الثقافية، تثير مخاوف خطيرة من أنه ربما تكون قد ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الدولي.

٤٩ - ورغم أن قوات سوريا الديمقراطية قد استولت على هجين من تنظيم الدولة الإسلامية بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر، فإن تكلفة المعارك كانت مرتفعة إلى أبعد حد بالنسبة إلى المدنيين^(٢١). وتواصل اللجنة التحقيق في الغارات الجوية التي شنها التحالف الدولي في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر والتي أفادت التقارير أنها أسفرت عن سقوط العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي المناطق المجاورة لهجين، لا تزال الاشتباكات مستمرة بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف الدولي من ناحية وتنظيم الدولة الإسلامية من الناحية الأخرى.

خامساً - الحياة وراء الخطوط الأمامية

٥٠ - ما يزيد من معاناة المدنيين الناجمة عن أعمال القتال الجارية أن الآلاف من أفراد الجماعات المسلحة وأسراهم قد جرى إجلاؤهم إلى الشمال والشمال الغربي للبلد من المناطق التي كانت تحاصرها القوات الموالية للحكومة طوال النصف الأول من عام ٢٠١٨. وقد أدى وصول هؤلاء الأفراد وأسراهم، بالاقتران مع المشقة الاجتماعية والاقتصادية الحادة وحالة الغياب العام لسيادة القانون، إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار القائمة في محافظتي إدلب وحلب على السواء.

(٢١) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة S/2018/1129؛ انظر أيضاً الوثيقة S/2018/1009.

محافظة إدلب

٥١ - ظل ائتلافان جامعان رئيسيان يهيمنان على إدلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هما: الجبهة الوطنية للتحرير وجماعة 'هيئة التحرير الشام' الإرهابية. ووقت كتابة هذا التقرير، كان يسكن في إدلب نحو ٥٥.٠٠٠ مقاتل من المقاتلين التابعين للجماعات المسلحة ولـ "هيئة تحرير الشام". وبالنظر إلى تنافس الجماعات المسلحة للسيطرة على الموارد المحدودة والسكان المدنيين المحاصرين، لا يزال الاقتتال الداخلي فيما بين هذه الجماعات ذات الاهتمامات والأيدولوجيات المتطرفة المتنافسة يؤثر سلباً على حياة المدنيين. وقد ظهر نمط واسع الانتشار من عمليات الاختطاف يقوم في إطاره، على سبيل المثال، أفراد من الجماعات المسلحة ومن العصابات الإجرامية في إدلب باختطاف مدنيين أغنياء، من بينهم أطباء وأشخاص عاملون في المجال الإنساني، ويحتجزونهم من أجل الحصول على فدية لتمويل أنشطتهم. وكثيراً ما يُؤخذ الضحايا من أماكن عملهم ويُقتادون في شاحنات صغيرة ذات نوافذ مظلمة إلى أماكن غير معروفة. وقدم بعض المختطفين وصفاً لاحتجازهم في طوابق سفلية، كثيراً ما يكون الحبس فيها انفرادياً، بينما أخذ آخرون إلى مناطق ريفية. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، لا يزال العديد من المدنيين محتجزين بشكل تعسفي بسبب إعرابهم عن الانشقاق سياسياً.

عمليات الاحتجاز والاختطاف والتعذيب^(٢٢)

٥٢ - وصف أحد العاملين في مجال الصحة كان قد اختُطف من مكتبه في آب/أغسطس على أيدي مجموعة رجال مسلحين وملتزمين مجهولي الهوية ما حدث بأنه تعرض للتعذيب والتهديد بالإعدام. وقد أُطلق سراح الضحية عندما دفعت أسرته فدية.

٥٣ - ووثقت اللجنة عدداً من الحالات التي طلب فيها المختطفون دفع فدية تصل إلى ١٥٠.٠٠٠ دولار، ما أسفر عن إطلاق سراح الرهائن في نهاية المطاف. ويبدو أنه توجد علاقة بين انخفاض التمويل المقدم من المانحين الدوليين خلال الفترة قيد الاستعراض والنمط الواسع لعمليات الاختطاف التي يقوم بها أفراد من الجماعات المسلحة للحصول على فدية من أجل تحقيق كسب مالي.

٥٤ - ولجأت أيضاً هيئة تحرير الشام إلى احتجاز المدنيين بصورة تعسفية في محاولة منهجية لتضييق الخناق على الانشقاق السياسي. فعلى سبيل المثال، فإن ناشطاً من النشطاء، كان قد احتُجز مع رجل آخر في أيلول/سبتمبر بسبب مشاركته في مظاهرات عامة ضد "هيئة تحرير الشام"، قدّم وصفاً لما حدث بأنه وُضع في إطار سيارة وضُرب بعضاً أثناء احتجازه في السجن. وأطلق سراح هذا الناشط بعد يومين، ولكن صديقه ما زال محتجزاً.

٥٥ - وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، تلقى رجل تنبيهين مكتوبين من "حكومة الإنقاذ" التي نصبتهما هيئة تحرير الشام، يُطلب منه فيهما التوجه إلى مركز شرطة معين. ولم يذكر التنبيهان سبب استدعائه، وإن كان قد علم هو لاحقاً أن هيئة تحرير الشام نفذت إجراءات ضده عن طريق "وزارة العدل" و"مكتب النائب العام" في "حكومة الإنقاذ"، فيما يتصل بالمواضيع التي نشرها على الإنترنت وانتقد فيها الوضع في إدلب فيما يتعلق بتوفير الخدمات والأمن وموجة عمليات الاختطاف الأخيرة وقضايا أخرى يُعتقد أن هيئة تحرير الشام تتحمل المسؤولية عنها.

(٢٢) تمنع أوجه القلق المتعلقة بالحماية اللجنة من الإفصاح عن معلومات معينة في هذا الفرع، مثل أسماء الأماكن، التي يُحتمل أن تُستخدم لتحديد هوية المصادر الفردية. وفي جميع الحالات، لا تزال اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم التسبب في الضرر".

٥٦ - وتندد هيئة تحرير الشام رسمياً، عملاً بأيدولوجيتها، بالديمقراطية والعلمانية، وتعتقل وتحتجز المدنيين الذين يجهرون بمعارضتهم لحكمها المهش. واستمراراً لنمط وثقته اللجنة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤^(٢٣)، يجري بشكل روتيني وتعسفي احتجاز الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتهكون تفسيرها الصارم للقانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية) كما يجري تعذيبهم وإخضاعهم للمعاملة السيئة أثناء وجودهم في مرافق الاحتجاز التي من المعروف أن هذه الجماعة تديرها، بما في ذلك "سجن العقاب" وسجن الحریم. كما تلقت اللجنة معلومات تفيد بأن أمير هيئة تحرير الشام الذي يرأس فرع جبل الزاوية من سجن العقاب كان مسؤولاً عن اعتقال النشطاء في كفر نبل، الأمر الذي يشير إلى وجود سياسة تنظيمية في هذا الصدد.

٥٧ - وتلاحظ اللجنة أن الاحتجاز التعسفي الجماعي للمعارضين السياسيين الذي يرتكبه إرهابيو هيئة تحرير الشام يشكل اعتداءً منهجياً موجَّهاً ضد سكان مدنيين. وتوجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن هيئة تحرير الشام تقوم بارتكاب جريمة ضد الإنسانية تتمثل في الاضطهاد على أساس سياسي. كما تلاحظ اللجنة أن هذه الهيئة، بإقامتها محاكم مؤقتة لا ترقى إجراءاتها إلى معايير المحاكمة العادلة، إنما تنتهك بشكل روتيني مبادئ اتباع الإجراءات القانونية الواجبة^(٢٤) وتخالف بشدة المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

التعليم والأطفال

٥٨ - لا يزال يوجد ما يصل إلى ثلاثة ملايين سوري من النساء والرجال والأطفال في محافظة إدلب يعيشون تحت سيطرة الجماعات المسلحة والمظلة الإرهابية لهيئة تحرير الشام، وتعاني أغليبتهم العظمى من عدم وجود نظام حكم مركزي قادر على تلبية احتياجاتهم اليومية الأكثر إلحاحاً. وعلاوة على ذلك، فإن المشاق الاقتصادية كثيراً ما تجبر الأسر، وخاصة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، على إخراج بناتها من المدرسة وتزويجهن. ولا يزال الأطفال في إدلب يتضررون بشكل غير متناسب، ويتضررون كذلك بسبب نقص الخدمات.

٥٩ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، لا تزال المجالس المحلية وهياكل "الحكومة المؤقتة" للمعارضة، بما في ذلك المدارس، تؤدّي مهامها على الرغم من التحديات العديدة. ويوجد حالياً نحو ٢٤ ٠٠٠ معلم يعملون في المدارس في جميع أنحاء إدلب، تقوم بإدارة شؤونهم "مديرية التعليم" التابعة للحكومة المؤقتة، ويتلقّى نصفهم تقريباً مرتباتهم من الحكومة الوطنية. ويضطر المعلمون، من أجل الحصول على مرتباتهم، إلى الذهاب إلى مديرية التربية والتعليم في محافظة حماة. وقد جرى اعتقال العشرات واحتجازهم بشكل تعسفي خلال هذه العملية، بما في ذلك ما حدث من هذا القبيل عند نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة الحكومة في قلعة المضيق (حماه) وأبو الظهور (إدلب).

٦٠ - كما كان للانخفاضات المؤسفة في التمويل المقدم من الجهات المانحة الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض تأثير غير متناسب على المدارس في جميع أنحاء إدلب، يتمثل تحديداً في

(٢٣) كانت هيئة تحرير الشام، في شكلها السابق وهو "جبهة النصرة"، قد ارتكبت نوع الاحتجاز التعسفي نفسه الذي يرجع تاريخه إلى عام ٢٠١٤.

(٢٤) Customary International Humanitarian Law, rule 100

التقليل من إمكانية إصلاح البنى التحتية التي تضررت بفعل أعمال القتال ومن شراء المعدات والأجهزة الحيوية والكتب والقرطاسية. وأغلقت ٣٧٥ مدرسة في إدلب أبوابها منذ عام ٢٠١١ بسبب أعمال القتال، ما زاد من الضغط على المدارس المتبقية، التي تعاني من الاكتظاظ بسبب تدفق عشرات الآلاف من الأطفال الذين نزحوا إلى إدلب قسراً في النصف الأول من عام ٢٠١٨ (الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة ٨٦). وخلال الفترة قيد الاستعراض، قُدر متوسط عدد الطلاب لكل فصل في المناطق التي تُسيطر عليها جماعات مسلحة بما بين ٥٠ و٧٠ طالباً، مقابل ٢٥ قبل تدفق الطلاب النازحين في عام ٢٠١٧.

٦١- وفي المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، تضطلع "حكومة الإنقاذ" التابعة لها على نحو متزايد بأنشطة تهدف إلى أن تتولّى هي عملية توفير الخدمات، بما في ذلك التعليم. وسبق أن وثّقت اللجنة كيف بدأ أعضاء هيئة تحرير الشام، منذ آب/أغسطس ٢٠١٧، في تعميم المراسيم في جميع المدارس في المناطق التي يسيطرون عليها، مطالبين بأن ترتدي النساء والبنات فوق سن ٩ سنوات جلباباً واسعاً فضفاضاً أسود أو داكن اللون عند مغامرتهن بالخروج من المنزل. ولا يمكنهن ارتداء ملابس ذات ألوان زاهية وعليهن تغطية رؤوسهن. وقد مُنعت الطالبات اللواتي لم يتبعن قواعد اللباس من حضور الدروس، بينما أُفيد أن أخريات قد تعرضن للضرب من جانب نساء داعيات (الشرطة الأخلاقية التابعة لهيئة تحرير الشام). وتُبرهن هذه المراسيم على وجود معاملة تمييزية على أساس نوع الجنس، بما يشكل خرقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان^(٢٥).

٦٢- وفي أماكن أخرى، تواصل الجماعة الإرهابية تجنيد الأطفال واستخدامهم - بما في ذلك تجنيدهم من كثير من الأسر غير القادرة على إعالتهم مالياً - من أجل تشغيل نقاط التفيتش، مثل تلك الموجودة في باب الهوى ومعرة النعمان وسراقب. وعدم قدرة المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء إدلب على تقديم تعليم جيد، إلى جانب الاستهداف المتكرر لهذه المؤسسات من جانب القوات الموالية للحكومة^(٢٦)، وعدم اعتراف الدولة بالشهادات التعليمية التي تقدمها الجماعات المسلحة وانخفاض دخل أسر التلاميذ هي أمور أدت جميعاً إلى زيادة زخم عملية تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب هيئة تحرير الشام في جميع أنحاء المحافظة. وتخلص اللجنة إلى أن هذه الهيئة تواصل ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في التجنيد الإلزامي أو التطوعي لأطفال تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً في قواتها أو جماعاتها المسلحة، واستخدامهم للمشاركة بنشاط في أعمال القتال^(٢٧).

محافظة حلب

٦٣- كما هي الحال في إدلب، قدّم دائماً المقيمون في جميع أنحاء منطقة عفرين بمحافظة حلب وصفاً للحالة قوامه الغياب العام لسيادة القانون، مع عدم استعداد الأطراف المسيطرة لتوفير جبر فعال أو عدم قدرتها على ذلك أو حتى، في بعض الحالات، قيامها بابتزاز الأشخاص

(٢٥) انظر "I lost my dignity": Sexual and gender-based violence in the Syrian Arab Republic", conference room paper (A/HRC/37/CRP.3), footnote 6 ("لقد فقدت كرامتي": العنف الجنسي أو العنف القائم على نوع الجنس في الجمهورية العربية السورية"، ورقة غرفة اجتماعات (الوثيقة A/HRC/37/CRP.3)، الحاشية ٦).

(٢٦) انظر، على سبيل المثال، "Human rights abuses and international humanitarian law violations in the Syrian Arab Republic, 21 July 2016–28 February 2017", conference room paper (A/HRC/34/CRP.3), paras. 20–31 ("خروقات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في الجمهورية العربية السورية، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦–٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧"، ورقة غرفة اجتماعات (A/HRC/34/CRP.3)، الفقرات ٢٠ إلى ٣١).

(٢٧) Customary International Humanitarian Law, rule 156.

لدفع الرشاوى لكي تفعل ذلك. وعلى الرغم من التغييرات في الهياكل الإدارية والقضائية والتنفيذية في عفرين (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧٠ أدناه)، أشار السكان أيضاً إلى كيف أن الجماعات المسلحة التي تمارس السيطرة الفعلية على المناطق الفرعية تفتقر إلى الانضباط وكثيراً ما تتورط في أعمال النهب والاحتجاز التعسفي والاختطاف. ولم تتمكن اللجنة من تحديد ما إذا كانت السلطات التركيبية قادرة على السيطرة على هذا السلوك.

عمليات الاحتجاز والاختطاف والتعذيب

٦٤ - نظراً إلى عدم وجود جهاز أمني فعال وما يلزم ذلك من غياب سيادة القانون، فإن أكثر الانتهاكات شيوعاً المرتكبة في عفرين تنطوي على عمليات اختطاف متكررة من جانب الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية. وكما هي الحال في إدلب، فإن العديد من الأطباء والصيدلة وغيرهم من المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم أغنياء يجري اختطافهم أو اختطاف أولادهم للحصول على فدية. وفي بعض الحالات، أُعيد اختطاف أفراد بعد إطلاق سراحهم. وكثيراً ما كان الضحايا غير قادرين على تحديد هوية خاطفيهم، وكانوا بدلاً من ذلك يشيرون عموماً إلى الجماعات المسلحة أو الجماعات التابعة للجيش السوري الحر أو العصابات الإجرامية. وتراوحت طلبات الفدية من بضع مئات من الدولارات إلى ١٠٠ ٠٠٠ دولار أو أكثر.

٦٥ - وتوجد ظروف مماثلة بشكل لافت للنظر تكتنف النمط الواسع الانتشار لعمليات الاختطاف من أجل الفدية من جانب الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية في إدلب وعفرين والتي تثبتت منها اللجنة، ما قد يدل على وجود دوافع كامنة مماثلة (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه). وأبلغ الضحايا وأسرهم في عفرين عن مثل هذه الحالات إلى الشرطة العسكرية والشرطة المدنية والسلطات التركيبية بدون تأثير يُذكر أو بدون أي تأثير.

٦٦ - ويوجد العديد من الحالات التي تنطوي على عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية من جانب أعضاء الجماعات المسلحة، وهي حالات شملت أيضاً ادعاءات موثوقة بارتكاب عمليات تعذيب وإساءة معاملة، استهدفت في كثير من الأحيان أفراداً من أصل كردي، من بينهم نشطاء ينتقدون علناً الجماعات المسلحة وأشخاص يُنظر إليهم على هذا النحو. وفي بعض الحالات، أعقب عمليات الاعتقال مصادرة ممتلكات الضحية، بما في ذلك المركبات والماشية. وبالمثل، فإن أفراداً متهمين بدعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أو وحدات حماية الشعب الكردي قد اعتُقلوا على أيدي أفراد من جماعات مسلحة مجهولة الهوية، ثم جرى استجوبهم من جانب أفراد الجماعات المسلحة والضباط الأتراك على السواء.

النهب والابتزاز

٦٧ - قدّم سكان من جميع أنحاء عفرين بانتظام روايات عن النهب الذي تقوم به الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية. ولا تزال زراعة أشجار الزيتون تشكل مصدراً رئيسياً للدخل لآلاف المزارعين في المنطقة، كما أن النهب الجماعي لحصاد الزيتون على أيدي أفراد الجماعات المسلحة خلال موسم الذروة قد حرم الكثيرين من سبل معيشتهم. وفي محاولة لتجنب حالات الاستيلاء هذه، وافق ضحايا آخرون على دفع "ضريبة" يفرضها عليهم أفراد الجماعات المسلحة. كما تلقت اللجنة تقارير عن مضايقات، بما في ذلك مضايقات للنساء، من جانب أفراد الجماعات المسلحة وعن المطالبة برشاوى من الأفراد الراغبين في اجتياز نقاط التفتيش.

٦٨ - وبينما تلقت اللجنة روايات مفادها أن القوات التركية قد انسحبت خلال الفترة قيد الاستعراض، أشار بعض السكان إلى استمرار وجود القوات العسكرية التركية في عفرين وإعزاز، بما في ذلك ادعاء استخدامها المدارس لأغراض عسكرية في مدينة عفرين. وظلت القوات التركية تقوم بتسليح نقاط التفتيش في المدن الكبيرة وحولها في أعقاب عملية غصن الزيتون، على الرغم من أن الأغلبية العظمى من هذه القوات قد استعيعض عنها على ما يبدو في الأشهر الأخيرة بأفراد من الجماعات المسلحة، من بينها الجماعات التي تعمل مع الجيش السوري الحر.

٦٩ - وواصلت أيضاً الإدارة العامة في عفرين اجتياز سلسلة من التحويلات (الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة ٢٥). وعلى سبيل المثال، وردت تقارير تفيد بأن السلطات التركية تقوم بمراقبة الهياكل الإدارية والقضائية والتنفيذية وتنسيق أمورها وتمويلها. وورد أنباء مفادها أن تركيا قدّمت التمويل إلى المجالس المحلية وقدّمت الدعم التقني من أجل إصدار وثائق الهوية الحيوية، في حين ذكر السكان أيضاً أن هذه الوثائق مطلوبة من السلطات التركية كشرط مسبق لتنقل المدنيين بحرية داخل عفرين وإلى المناطق المجاورة.

٧٠ - كما أشار السكان إلى أن القضاة والمحامين السوريين لا يزالون يعيّنون من وزارة العدل التركية أو بالتنسيق معها (المرجع نفسه). وذكر آخرون أن المحاكم المحلية والمحاكم على مستوى المقاطعات تطبق القوانين السورية المعتمدة قبل انتفاضة عام ٢٠١١. وأفادت التقارير أن السلطات التركية تقوم باختيار وتدريب أفراد الشرطة المدنية رغم أنهم مواطنون سوريون. ومع ذلك، قدّم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات وصفاً عاماً مفاده أن الهياكل الإدارية والتنفيذية غير فعالة إلى حد كبير وغير قادرة على معالجة المظالم فيما يتعلق بالسلوك غير المشروع للعشرات من الجماعات المسلحة.

٧١ - وترى اللجنة أنه توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراد الجماعات المسلحة في عفرين قد ارتكبوا جرائم الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن (انظر الفقرتين ٦٤ و ٦٥ أعلاه)، والمعاملة القاسية والتعذيب (انظر الفقرة ٦٦ أعلاه) والنهب (انظر الفقرة ٦٧ أعلاه)^(٢٨). ولا تزال اللجنة غير قادرة على أن تؤكد على وجه الدقة المدى الذي كانت في حدوده عفرين وضواحيها تحت سيطرة القوات التركية أو الجماعات المسلحة وقت كتابة هذا التقرير، ولا ما إذا كانت القوات التركية قادرة على ممارسة السلطة الفعلية والقيام بالمهام الحكومية في عفرين^(٢٩). وبسبب الغياب الصارخ لسيادة القانون، لا يزال من غير الواضح بالمثل ما إذا كانت القوات التركية قادرة على ممارسة السيطرة الشاملة على أي جماعات مسلحة موجودة في المنطقة^(٣٠).

الحياة في ظل السيطرة الحكومية

٧٢ - خارج مناطق الشمال والشمال الغربي، أذى نجاح المعارك الشرسة التي خاضتها القوات الحكومية فيما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٨ في حلب ودمشق وريف دمشق ودرعا

(٢٨) Customary International Humanitarian Law, rule 156.

(٢٩) Case concerning Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda), Judgment, I.C.J. Reports 2005, para. 173 (القضية المتعلقة بالأنشطة المسلحة في أراضي الكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا، الحكم، محكمة العدل الدولية، التقارير ٢٠٠٥، الفقرة ١٧٣).

(٣٠) International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia, Prosecutor v. Duško Tadić, Appeals Judgment, IT-94-1-A, 15 July 1999, para. 131 (الحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد دوشكو تاديتش، الحكم الصادر في الاستئناف، IT-94-1-A، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، الفقرة ١٣١).

وحماة وشمال حمص (الوثيقة A/HRC/39/65)، الفقرات ١٣-٦٣) إلى التأثير على ديناميات النزاع بشكل كبير وإلى تيسير التحوّلات الرئيسية في اتجاه توطيد الدولة لسلطتها. وبعد وقف أعمال القتال وما تبعه من تنفيذ لهدنات محلية في المناطق المذكورة، استعادت القوات الحكومية السيطرة على قدرٍ من الأراضي أكبر مما كانت تديره منذ بداية النزاع. وبناء على ذلك، فإن مئات الآلاف من النساء والرجال والأطفال السوريين، بعد مرور سنوات عاشوا فيها تحت توجيه وسيطرة الجماعات المسلحة المختلفة، قد انتقلوا إلى واقع قاتم جديد خلال النصف الثاني من العام.

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٧٣- تسببت القوات الحكومية، بعد إحكام سيطرتها على دوما (ريف دمشق) ودرعا وشمال حمص، في خلق جو من الخوف عن طريق حملة اعتقالات وعمليات احتجاز تعسفية^(٣١). وفي الواقع فبينما استمرت جميع الأطراف على الأرض في ارتكاب عمليات احتجاز تعسفية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، فإن هذه الظاهرة قد ظلت منذ عام ٢٠١١ أكثر ما تكون انتشاراً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان الأشخاص الأكثر عرضة للاحتجاز التعسفي هم النشطاء ومتطوعي الدفاع المدني والفارين من التجنيد والعائدين مؤخراً وغيرهم ممن يُنظر إليهم عموماً على أنهم من أنصار المعارضة. واعتُقلت بالمثل نساء تربطهن صلات أسرية بمقاتلي المعارضة أو بالفارين من الجيش وذلك لغرض جمع معلومات استخباراتية أو لغرض الانتقام.

٧٤- وألقي القبض أيضاً على أفراد من المعروف أنهم على اتصال بأقاربهم أو أصدقائهم الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة، بما في ذلك في الغوطة الشرقية. وعملاً بقسّم الولاء الذي تشترطه الحكومة في إطار "المصالحة"^(٣٢)، مُنع المدنيون في جميع أنحاء الغوطة الشرقية من التحدث مع الأشخاص الموجودين في مناطق تسيطر عليها المعارضة، بمن في ذلك أفراد أسرهم الذين نُقلوا قسراً إلى الشمال الغربي بموجب "اتفاقات الإخلاء" (الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرة ٣٥).

٧٥- وتشير اللجنة إلى أن نطاق وحجم عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية التي تستخدمها القوات الحكومية كأداة للقمع قد أدت إلى وفاة آلاف المدنيين السوريين في الحبس^(٣٣). وفي تطور لم يسبق له مثيل، خلال الفترة قيد الاستعراض، زودت كيانات الدولة مكاتب السجل المدني الحكومية^(٣٤) بمعلومات تفيد بأن الآلاف إلى عشرات الآلاف من الأفراد

(٣١) وثقت اللجنة سابقاً وجود نمط واسع الانتشار ومنهجي قامت وفقاً له قوات الأمن أو القوات المسلحة التابعة للحكومة، أو المليشيات التي تعمل بالنيابة عنها، باعتقال واحتجاز الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً، وذلك أثناء الاعتقالات الجماعية، وعند نقاط التفتيش أو أثناء تفتيش المنازل. انظر، على سبيل المثال: "Death notifications in the Syrian Arab Republic", 27 November 2018، الجمهورية العربية السورية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ انظر أيضاً: "Out of sight, out of mind: deaths in detention in the Syrian Arab Republic", conference room paper (A/HRC/31/CRP.1) ("البعيد عن الأنظار بعيد عن الذهن: حالات وفاة أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية"، ورقة غرفة اجتماعات (الوثيقة A/HRC/31/CRP.1)).

(٣٢) فيما يتعلق بقسّم الولاء والمصالحة بوجه عام، انظر الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرات ٢٠ إلى ٢٢.

(٣٣) انظر، بصورة عامة، الوثيقة A/HRC/31/CRP.1.

(٣٤) هي هيئات إدارية تعمل تحت سلطة وزارة الداخلية السورية وتوجد في كل محافظة على نطاق البلد بأسره.

المحتجزين سابقاً قد توفوا^(٣٥). وقامت مكاتب السجل المدني في محافظات حماه واللاذقية والحسكة ودمشق بتحديث سجلات الأحوال المدنية تبعاً لذلك لكي تعكس الوفيات.

٧٦- وأوضح معظم من أُجريت معهم المقابلات أن السجلات التي تلقوها في مكاتب السجل المدني بشأن آبائهم أو أبنائهم أو أشقائهم أو أزواجهم تشير إلى أسباب طبيعية للوفاة، مثل "النوبة القلبية" أو "السكتة الدماغية". وتوضّع أمام أسماء معتقلين آخرين لقوا حتفهم تواريخ مشتركة للوفاة، وهو ما يشير ربما إلى عمليات إعدام جماعية. ولم تتمكن الأسر التي لم تحصل على شهادة الوفاة من المضي قدماً في المسائل القانونية ذات الصلة، بما في ذلك الميراث^(٣٦).

٧٧- وكلما توفي شخص من المعروف أنه محتجز لدى الدولة، يقع العبء بالدرجة الأولى على الدولة لإثبات أن وفاته لم تنجم عن فعل أو تقاعس يُعزى إليها. ويجب التحقيق بشكل مستقل في كل وفاة تحدث أثناء الاحتجاز، ويجب الإبلاغ علناً عن نتائج التحقيق (الوثيقة A/68/261، الفقرة ٥٢)^(٣٧). وعلاوة على ذلك، وفي سياق إخطارات الوفاة التي تتضمن أسماء أشخاص كانوا لولا هذا الإخطار سيُعدّون محتجزين، ترى اللجنة أن الاختفاء القسري يشكل انتهاكاً للقانون الدولي يظل مستمراً ما دامت الأسر لا تعرف مكان وجود الضحية^(٣٨).

إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

٧٨- إلى جانب عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، اتسمت الحياة في المناطق التي استعادت السيطرة عليها مؤخراً بعقبات شتى فرضتها القوات الحكومية على المدنيين، تؤثر خاصة على الذين اضطروا إلى السفر للحصول على خدمات أساسية غير متاحة مع ذلك في أماكن إقامتهم. فالأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات في الغوطة الشرقية، على سبيل المثال، أشاروا إلى أن المقيمين، بمن فيهم الرجال الذين هم في سن التجنيد، يخضعون في كثير من الأحيان لتدقيقات أمنية، إذ أفيد أن كثيراً منهم اضطروا إلى دفع رشوى لعبور نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة الحكومة كذلك للحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، فحتى في الحالات التي جرى فيها استعادة بعض الخدمات بشكل تدريجي، بما في ذلك التعليم والصحة، مثل الحال في درعا ودوما (الغوطة الشرقية)، ظل الوضع في أجزاء من درعا ودوما مزرياً، حيث يعيش كثير من المدنيين في الطوابق السفلية من المباني المدمرة أو في ملاجئ مؤقتة.

٧٩- ومما فاقم حالة الافتقار إلى الخدمات الأساسية، أن السلطات السورية لا تعترف بالوثائق المدنية التي تصدرها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الوثائق المرتبطة بالأحداث الحيوية، مثل الولادات أو الوفيات أو المعاملات العقارية. ففي دوما، على سبيل المثال، أشار الأفراد إلى أنه، وهم يخافون من الاعتقال أو التجنيد، قد اضطروا إلى المخاطرة بالسفر إلى دمشق من أجل الحصول على شهادات تتعلق بالتعليم أو الرعاية الطبية أو التوظيف. ونظراً إلى الأعراف الثقافية، فإن النساء، اللواتي تكون احتمالات تسجيل العقارات باسمهن أقل، يواجهن تحديات إضافية، بما في ذلك ضمان حقوقهن المتعلقة بالميراث.

(٣٥) يُعتقد أن سلطات الدولة كانت قد اعتقلت الأغلبية الكاسحة من هؤلاء الأفراد فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤.

(٣٦) انظر: "Death notifications in the Syrian Arab Republic".

(٣٧) انظر أيضاً، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨) بشأن الحق في الحياة.

(٣٨) تنص المادة ١٧(١) من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أن "يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة مستمرة باستمرار مرتكبيها في التكتّم على مصير ضحية الاختفاء ومكان إخفائه" (التأكيد مضاف).

السكن والأراضي والممتلكات

٨٠ - وثقت اللجنة أيضاً عدداً من الحوادث التي صادرت الدولة فيها ممتلكات في محافظات حلب ودمشق وحمص وحماة وريف دمشق والسويداء عملاً بقانون مكافحة الإرهاب الصادر بالمرسوم الرئاسي (القانون) رقم ٢٠١٢/١٩. وبموجب القانون رقم ١٩، يجوز تجريد أو مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للأفراد الذين يُعتقد أنهم شاركوا في أنشطة إرهابية (المادتان ١١ و١٢). وأفيد بأن نحو ٧٠ ألف سوري يواجهون قرارات تجريد الأصول من جانب وزارة المالية خلال العامين الماضيين فقط. وتؤكد الوثائق الداعمة التي تلقاها الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن وزارة المالية هي الجهة التي تصدر الممتلكات بصورة نشطة^(٣٩).

٨١ - وفي بعض الحالات، جرى تعديل القرارات التي اتخذتها محكمة مكافحة الإرهاب^(٤٠) بمصادرة الممتلكات لكي تشمل زوجات وأولاد الذكور المدانين بارتكاب أعمال إرهابية، وهو ما يشمل الأولاد القصر. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان أفراد الأسرة مدانين هم أيضاً بارتكاب جرائم إرهابية أو أنهم ممنوعون ببساطة من تقديم أي مطالبة بشأن الممتلكات المصادرة. في حالات أخرى، جرى أيضاً تضمين القرارات المعدلة أصدقاء الشخص المدان.

٨٢ - ويبدو أن نطاق الأفعال المحظورة المعددة في قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٩ هو أوسع مما ينبغي ويحتوي على أحكام شاملة قد تؤثر على آلاف آخرين من المدنيين السوريين. وتشتمل أوجه القلق الإضافية المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة لأولئك الذين صادرت ممتلكاتهم على مسألة استقلالية قضاء مكافحة الإرهاب ومسألة احترام الضمانات القضائية الأساسية، فضلاً عن مسألتها إجراءات الإخطار وحق اللاجئين والمشردين داخلياً في الاستعانة بمحامٍ، حيث لا يزال هؤلاء الأخيرون يتحملون أوضاعاً سيئة من حيث المأوى والنظافة الصحية والصحة والسلامة والتغذية في جميع أنحاء البلد^(٤١).

سادساً - الأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون

٨٣ - أدت المعارك التي شنتها طوال عام ٢٠١٨ القوات الموالية للحكومة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للدولة والجماعات المسلحة والكيانات الإرهابية إلى هروب أكثر من ١,٥ مليون مدني من ديارهم لدواعي الخوف واليأس. وجرى تهجير الآلاف من المدنيين الآخرين تهجيراً قسرياً بموجب "اتفاقات الإخلاء" التي جرى التفاوض عليها بين الأطراف المتحاربة. وتؤثر الآن محنة الأشخاص المشردين على أكثر من ٥,٦ ملايين لاجئ فروا من البلد وأكثر من ٦,٢ ملايين من المشردين داخلياً داخل الجمهورية العربية السورية.

مخيم الركبان

٨٤ - على الرغم من المناقشات التي دارت بين الأردن والاتحاد الروسي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر لإغلاق مخيم الركبان، لا يزال نحو ٤١ ٠٠٠ سوري من النساء والرجال والأطفال محصورين في الصحراء الجنوبية بالقرب من الحدود مع الأردن. وأغلبية المدنيين المقيمين في المخيم

(٣٩) بموجب المادة ١ من المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٢/٦٣، وفيما يخص الجرائم المتصلة بالإرهاب المعددة في القانون رقم ١٩، تُحوّل وزارة المالية سلطة "اتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتهم".

(٤٠) انظر المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٢/٢٢ المتعلق بإنشاء محكمة لمكافحة الإرهاب.

(٤١) انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، الفقرة ٣(ج) والمبدأين ١٨ و١٩.

يعيشون أوضاعاً صعبة بشكل استثنائي، فإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية ضعيفة أو منعدمة، بما في ذلك الرعاية الطبية والتعليم وخدمات الصرف الصحي الأساسية. ونظراً إلى غياب الضمانات الأمنية من زعماء المجتمعات القبلية والجماعات المسلحة المشرفة على المخيم، فضلاً عن الرفض التعسفي الروتيني من جانب السلطات السورية للموافقة على إيصال المساعدات، جرى على نحو متكرر إيقاف القوافل الإنسانية.

٨٥ - وفي أعقاب قيام القوات الموالية للحكومة بإغلاق واحدة على الأقل من طرق الإمداد غير الرسمية المستخدمة في تهريب المواد الغذائية والأدوية الحيوية، تدهورت بدرجة كبيرة الأحوال المعيشية في الركبان في نهاية أيلول/سبتمبر. ونظراً إلى ارتفاع تكلفة الأغذية في المقابل، عانى المدنيون من كارثة إنسانية واسعة النطاق. وقد ماتت على الأقل شابة واحدة عمرها ٢٠ عاماً بسبب سوء التغذية الناجم عن الصعوبات الاقتصادية.

٨٦ - وللمرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قدمت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري المساعدة إلى المقيمين في المخيم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تلاها عملية غير متكررة لتقديم المساعدة بصورة استثنائية من الأردن في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى الصعوبات في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن محنة المدنيين في مخيم الركبان تتفاقم بسبب الانعدام التام لإنفاذ القانون وعدم وجود آليات داخل المخيم لتقديم الشكاوى.

٨٧ - وقد تضررت النساء والفتيات في مخيم الركبان بشكل غير متناسب من تفشي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني) وزواج الأطفال واستغلالهم في المخيم. وفيما يتعلق بالنساء، فإن مضاعفات الحمل شائعة أيضاً، وقد أُجبرت الأمهات القريبات من الولادة على الانتظار لساعات عند الحدود من أجل الوصول إلى أقرب مرفق طبي.

٨٨ - وتتسم حالة الأطفال بأنها بالغة الشدة: فمن بين أطفال المخيم البالغ عددهم ١٠.٠٠٠ طفل تقريباً، الذين يفتقر الكثير منهم إلى الوثائق المدنية والذين هم فعلياً أشخاص بدون جنسية، يفتقر نصفهم على الأقل إلى إمكانية الحصول على التعليم الأساسي وتفيد التقارير أن الكثيرين منهم أميون. وأكد رجل نازح من محافظة حمص على انتشار سوء التغذية لدى الأطفال ما أدى إلى وفيات يمكن الوقاية منها، واصفاً كيف يُضطر الآباء والأمهات اليائسون إلى تغذية أطفالهم الرضع بخليط من الماء والسكر بدلاً من الحليب. وتوفي ما لا يقل عن أربعة من الأطفال المعانين من سوء التغذية غير القادرين على تلقي العلاج الطبي، وحدثت حالات الوفاة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وإلى جانب عدم إمكانية الوصول إلى المعونة الإنسانية المستمرة، فإن حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة وعمل الأطفال قد ولدت انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان.

محافظة حلب

٨٩ - دفعت أنماط أعمال القتال والاعتقال التعسفي وقمع المعارضة السياسية من جانب الجماعات المسلحة في منطقة عفرين (حلب) إلى نزوح المدنيين في اتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة للسيطرة الكردية في الشرق. وفي الوقت نفسه، عاد عشرات الآلاف من المدنيين إلى عفرين خلال الفترة قيد الاستعراض، ليجد الكثيرون منهم منازلهم قد نُجبت. وفي حالات أخرى، وجد العائدون منازلهم قد استولى عليها مقاتلون وأسره (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/39/65،

الفقرة ٣٠). وتقوم اللجنة حالياً باستعراض الادعاءات القائلة بأن أولئك الذين كانوا قد نزحوا من عفرين مطالبون ببدء إجراءات أمام المحكمة من أجل استعادة ممتلكاتهم. والتحقيقات جارية.

محافظة دير الزور

٩٠ - مع اشتداد حدة الأعمال القتالية في هجين وما حولها (انظر الفقرات ٤٤ إلى ٤٩ أعلاه)، يذكر المدنيون المحاصرون في المدينة والمناطق الفرعية المجاورة وهي الصور والبصيرة وذيبيان وسوسة أن الهجمات الجوية والبرية كانت شديدة وقدموا وصفاً لحالة تكشف عن وضع إنساني كارثي. وبحلول ١٣ أيلول/سبتمبر، وبعد أيام فقط من بدء الهجوم على هجين، فر ما يصل إلى ١٤٠٠ شخص من القصف وقامت قوات سوريا الديمقراطية بالقبض عليهم ووضعهم في مخيم مؤقت في هجين (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه)، وهو ما يرقى إلى مستوى الاحتجاز الفعلي منذ لحظة القبض عليهم. وقد أنشئ المخيم على بعد كيلومترين فقط من منطقة القتال، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي^(٤٢). وفي الواقع، جرى تقليص وصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم تقليصاً شديداً بسبب أعمال القتال والوضع الأمني غير المستقر. ونتيجة لذلك، فإن أغلبية الأفراد المحتجزين، بمن فيهم النساء والأطفال، والذين يشملون أسر أفراد تنظيم الدولة الإسلامية، يفترقون إلى إمكانية الحصول على ما يكفي من الطعام والماء الصالح للشرب، ولا يتلقون إلا الحد الأدنى من الرعاية الطبية. وجرى توثيق ما حدث، بسبب هذه الأوضاع، من وفاة ثلاثة أطفال على الأقل وفاةً كان يمكن الوقاية منها. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم المقيمين في المخيم لا يمتلكون أي أوراق ثبوتية مدنية معترف بها وهم، شأنهم في ذلك شأن الموجودين في مخيم الركبان (الفقرة ٨٨)، أشخاص عديمي الجنسية.

٩١ - وفي أيلول/سبتمبر، نزح ٧٠٠٠ مدني من هجين إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، حيث مكثوا في مخيمات مؤقتة بالقرب من بلدي غرانيج وأبو خشب وقرية البحرة دون خدمات للرعاية الصحية وبالحد الأدنى فقط من المساعدات الإنسانية من قوات سوريا الديمقراطية. وأدى التعرض للعوامل الجوية، بما في ذلك الأمطار الغزيرة التي تسببت في فيضانات، إلى تفاقم وضعهم. ورفضت قوات سوريا الديمقراطية السماح لسكان المخيم بحرية التنقل، ما لم يدفعوا رشاوى تتراوح قيمتها بين ٧٠٠ دولار و١٢٠٠ دولار.

٩٢ - وعلى الرغم من مسألة مدى قانونية احتجازهم، فإنه يحق في جميع الأوقات للأشخاص المحتجزين في المخيمات التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية أن يعيشوا أوضاع احتجاز تحترم كرامتهم الأصيلة. وفضلاً عن ذلك، يحق لجميع الأشخاص المشردين المحتجزين التمتع بمستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الحصول على الطعام والماء، فضلاً عن الحق في الصحة^(٤٣).

(٤٢) Customary International Humanitarian Law, rule 121, noting that "persons deprived of their liberty must be held in premises which are removed from the combat zone and which safeguard their health and hygiene". (المادة ١٢١ من القانون الإنساني الدولي، التي تشير إلى أنه "ينبغي احتجاز الأشخاص الذين سُلبت حريتهم في أماكن بعيدة عن مناطق القتال وبشكل يصون صحتهم ونظافتهم الصحية").

(٤٣) انظر: قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد ٢٤ إلى ٢٦. وعلى الأقل، فإن الحد الأدنى الأساسي من هذه الالتزامات ينطبق بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية أو الاعتبارات المتعلقة بالميزانية للدولة القائمة بالاحتجاز، ولذلك لا يمكن لقوات سوريا الديمقراطية أن تنقل هذه الالتزامات نفسها كلياً لتلقيها على عاتق على المنظمات الإنسانية. انظر على سبيل المثال: البلاغ المقدم من موكونغ ضد الكاميرون (الوثيقة CCPR/C/51/D/458/1991)، الفقرة ٩-٣؛ وكذلك: Inter-American Commission on Human Rights, Leroy Lamey et al. v. Jamaica (case Nos. 11.826, 11.843, 11.846 and 11.847), decision of 4 April 2001, para. 203.

وإن قوات سوريا الديمقراطية، بعدم توفيرها القدر الوافي من الطعام والماء والأوضاع المعيشية المناسبة للأشخاص الموضوعين في مخيمات غرانيج وأبو خشب والبحرة، إنما تواصل انتهاك هذه الحقوق. ويشكل عدم توفير الرعاية الطبية أو المساعدة المناسبة للمقيمين في المخيمات انتهاكاً لحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٤٤)، فضلاً عن انتهاك الحق في الصحة.

٩٣ - وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، ظل ما يصل إلى ١٠٠٠٠ سوري من النساء والرجال والأطفال محاصرين في هجين، ويعيشون تحت قصف شبه مستمر دون إمكانية الحصول على طعام أو دواء كافيين. وعندما فُتح ممر إنساني قادم من هجين إلى مناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في ٥ كانون الأول/ديسمبر، تمكن ما يصل إلى ١٣٠٠ شخص من الفرار، معظمهم من النساء والأطفال والمستنّين.

سابعاً - التحقيقات الجارية في الهجوم الكيميائي

٩٤ - تلقت اللجنة معلومات بشأن هجوم كيماوي مدّعى ارتكابه في حلب في نحو الساعة ٢١/٥٠ من مساء يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقيل إن المناطق المتضررة شملت حيي جمعية الزهراء والخالدية. وأفادت الأنباء أن ما يصل إلى ١٠٠ مدني قد أصيبوا بجروح. وأفاد أحد الأشخاص أنه شم رائحة كلور واحتاج إلى العلاج بسبب استنشاقه. والتحقيقات جارية.

ثامناً - توصيات

٩٥ - تكرر اللجنة التوصيات التي قدمتها في التقارير السابقة، مع التأكيد بوجه خاص على حماية المدنيين في المناطق التي تجري فيها أعمال قتالية.

٩٦ - وتؤدّي الحالة الراهنة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية إلى تقويض إمكانية عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم. وفيما يتعلق بأي خطط لإعادة المشردين الموجودين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها إلى أماكنهم الأصلية أو إلى أماكن إقامتهم المعتادة، ينبغي أن توضع هذه الخطط وفقاً لنهج قائم على الحقوق يضمن الأخذ بحلول مستدامة.

٩٧ - وينبغي في هذا النهج ليس فقط أن يعالج الأسباب الجذرية للصراع بل أن يساعد أيضاً على إنهاء دورة الانتهاكات التي تديم الحالة الراهنة على أرض الواقع.

٩٨ - ولمعالجة مسألة العودة المعقدة المعالجة فعالة، تؤكّد اللجنة على ضرورة ما يلي:

(أ) خفض الأعمال العدائية خفصاً كبيراً ودائماً؛

(ب) ضمان إمكانية وصول المدنيين المحتاجين بسرعة وأمان وبدون عوائق وبدون شروط وبشكل مستدام إلى الإغاثة الإنسانية والطبية، وتقديم ضمانات بحماية المعونة والعاملين في مجالي المعونة والصحة؛

(٤٤) انظر، *Keenan v. the United Kingdom* (application No. 27229/95)، انظر judgment of 3 April 2001, para. 111; *Inter-American Court of Human Rights, Tibi v. Ecuador*, judgment of 7 September 2004, para. 157; *African Commission on Human and Peoples' Rights, Huri-Laws v. Nigeria* (communication No. 225/1998), decision of 6 November 2000, para. 41

- (ج) تقديم ضمانات حقيقية من جميع الأطراف بأن العائدين لن يواجهوا الاضطهاد أو التمييز أو الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال إساءة المعاملة، وأنه سيجري احترام حقوقهم الإنسانية وحمايتهم؛
- (د) الكشف الفوري عن مصير الأشخاص المحتجزين والمختفين والمفقودين، فضلاً عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، اللذين دعا فيهما المجلس أطراف النزاع إلى الإفراج عن أي أشخاص محتجزين بشكل تعسفي، وخاصة النساء والأطفال؛
- (هـ) استعادة البنى التحتية الحيوية واستعادة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛
- (و) ضمان توفير أسباب الحماية والمساعدة التي تهم النساء والبنات النازحات والعائلات، بما في ذلك حصولهن على الخدمات والحقوق الأساسية، بطريقة فعالة ومستدامة؛
- (ز) إيجاد آليات فعالة وسهلة المنال وذات تكلفة معقولة لمعالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الميراث للمرأة؛
- (ح) تنفيذ إجراءات إدارية مبسّطة للتسجيل المدني للأحداث الحيوية، لكيلا يُمنع الأفراد، بمن فيهم الأطفال، من ممارسة حقوقهم الأساسية؛
- (ط) استحداث تشريعات وآليات قانونية وإدارية لمعالجة التسجيلات المدنية وتسجيل الممتلكات تكون ممثلة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويمكن الوصول إليها على قدم المساواة بين جميع السوريين وبتكلفة معقولة لهم، وخاصة النساء، بغض النظر عن مكان إقامتهم؛
- (ي) أن يكون العائدون قادرين على المشاركة بفعالية في جميع جوانب عملية العودة وإعادة الإدماج.

المرفق

خريطة الجمهورية العربية السورية

